



أياد العبد الله

مقابلته الأخيرة مع وول ستريت جورنال الأمريكية. ورغم أنّ الأولوية هي للإصلاح الاقتصادي الذي يأتي في مقدمة اهتمامات السوريين، إلا أنّ أولوية الأمن والاستقرار تقدّمت عليه بسبب «الفوضى» في المنطقة، وهي فوضى صنعها «أعداء» ما زالوا يترتبون بسوريا وثوابتها ومواقفها ودورها. وفي خطابه الأول حول الاحتجاجات التي اندلعت مؤخراً، أعلن استعدادة للتصدّي للمؤامرة التي تسلّلت إلى قلب سوريا. وبعد مضيّ أشهر على هذه الاحتجاجات ما زال يتحفنا الإعلام السوريّ الرسميّ - وخصوصاً على لسان ضيوفه من سوريين ولبنانيين - بالحديث عن مؤامرة كونيّة على سوريا كانت مقدّمتها في تونس.

شكلُ الوطنية الذي اعتمد وكُرّس منذ استلام حزب البعث للسلطة في ١٩٦٣ هو وطنيّة في مواجهة إسرائيل، ومن ورائها الاستعمار والإمبريالية من ناحية، وفي مواجهة «امتداداتهم» في الداخل من جهةٍ أخرى. وقد شكّل اقتصاصُ الدولة على صفتها الصراعية تلك، القاعدة الإيديولوجية لدولة الطوارئ التي لن تستقيم دون شيطنة الآخر، داخلياً أو خارجياً، من أجل تحقيق «التماسك والتلاحم». وهو ما أسّس لحالة من التخارج بين قيم الدولة وقيم المجتمع، إذ إن استنثار الأولى بالقيم الوطنية جعلها تطلب من المجتمع أن يترفع عن قيمه ومصالحه والالتحاق بها حتى يغدو «وطنيّاً». وهذا ما قلب مفهوم الشرعية بحيث بات المجتمع يأخذ شرعيّته من الدولة، لا العكس كما ينبغي.

لا تمايز بين «الداخل» وبين النظام بحسب هذا الأخير؛ فالطرفان مجتمعين يشكّلان «سورية الأسد». وهذه الأخيرة هي ترتيب سياسي واجتماعي وثقافي واقتصادي يجعل من سوريا حيناً لا يدخل فيه كلّ السوريين؛ فهؤلاء بحسب هذا الترتيب هم النظام ذاته، توحدوا معه بشكل مطلق، ويفرحون لفرحه، ويغضبون لغضبه؛ ومن يخرج عن هذا الترتيب جزء من «المؤامرة» أو امتداد لها. الحارج ليس جهة محدّدة يمكن أن نشير إليها وتعامل معها، بل هو بالضبط كل ما من شأنه أن لا ينال رضا أهل السلطة.

وعليه، فإنّ الإسلاميين الذين عارضوا النظام في ثمانينيات القرن الماضي كانوا، بحسب الخطاب الرسميّ، عملاء لأميركا وإسرائيل ولدول عربية رجعية، ولا معنى لحملهم السلاح ومعارضتهم للنظام إلا لتسهيل دخول الأعداء الحارجيين وضرب

«وطنية» في مواجهة «المؤامرة» والشعب!

«شعب عظيم، سيدي الرئيس!»: هذه الجملة هي ما انتهى إليه تشرشل في حوار مع شكري القوّتلي عام ١٩٤٥ في القاهرة، ردّاً على ما قاله القوتلي من أننا «شعب عريق نريد السيادة، نريد الاستقلال والاحترام»، وذلك بعد أن حاول تشرشل بكلّ وسائل الترهيب والترغيب أن يثنيه، والسوريين، عن مناكفة فرنسا، دون جدوى.

اليوم، وبعد عشرات السنين، لا تخرج مطالبُ المنتفضين السوريين عن تلك التي عبّر عنها القوّتلي: السيادة والاستقلال والاحترام. لكنّ ثمة فارقٍ ذو دلالة: وهو أنّ الجهة التي توجّه لها القوّتلي بمطالبه هي جهة «خارجية»، الاستعمار؛ أما مطالب الانتفاضة السورية الآن، فهي من جهة «داخلية»، النظام السوري. والدلالة في هذا الفارق أنه يحيل على ذلك السؤال الذي يُعدّ أساساً في رسم ملامح سوريا ما بعد الاستقلال، «سورية الوطنية أم سورية الديمقراطية؟»

بغض النظر عن فترة زمنية لا تتعدى بضعة سنوات في منتصف القرن الماضي، عاشت فيها سوريا خياراً «وطنيّاً ديمقراطيّاً» إلى حدّ ما، فإنّ الغلبة ستؤول أخيراً إلى المعادلة التالية: «سوريا الوطنية لا يمكن أن تكون ديمقراطية!». ثمة مناخ سياسي سيّشود، يحقّر الديمقراطية لأنها «نقيصة برجوازية» وعلامة على تعددية قد تفتح المجال «لعودة الاستعمار» الذي خلف «أذنايه» وراءه!

«الوطنية» التي ستنتصر هي وطنية تستمدّ روحها من مقارعة الأعداء - وهؤلاء لن يكونوا سوى أهل «الخارج». ومنذ الاستقلال، طغت قيمة الحرية بوصفها فعلاً نضالياً تحرريّاً إزاء الخارج على أيّ بُعد داخليّ دستوريّ: فد «الأشرار» ما زالوا مترتبين، ولا بد من «مواجهتهم». هكذا يبدو أنّها مؤامرة أبدية على حرية الأوطان، ولا وقت للتفكير بحرية المواطنين الذين يجب أن يبذلوا العالي والرخيص في مواجهتها!

لم يغيّر الرئيس السوريّ «الشاب» من أمر هذه المعادلة شيئاً، بل أكّد مضمونها وكترّسه. فالسوريون ليسوا مؤهلين للديمقراطية و«علينا أن ننتظر الجيل المقبل لجلب هذا الإصلاح» بحسب

النظام التقدمي الذي انتصر في حرب ١٩٦٧ عندما عجز العدوان عن إسقاطه. لم تكن «التقدمية» بهذا المعنى إلا مجموعة من السياسات والمعرفة القابضة على قوانين التاريخ، تهدف إلى تهية الذات للمواجهة الدائمة.

ووفق هذا، كان التقدمي المعارض للنظام، هو الآخر، جزءاً من المؤامرة أيضاً: فهو معادٍ لأهداف الثورة - وهذا بحد ذاته ضد أي منطق تاريخي، وكافٍ لخدمة الأعداء وتفتيت الصفوف. أمثال هؤلاء مكأنهم السجن طبعاً، وبعده هم كائنات تمشي على الأرض محرومة من حقوقهم كافة.

لا يزال «الخارج» هواية النظام وأهروجه. ومنذ أن استلم الرئيس «الشاب» الحكم، وهو يسير على الدرب نفسه. فالخارج، بحسب هذا المنطق، هو الذي يعطل الإصلاح، والخارج هو من يقف وراء الاحتجاجات الأخيرة التي انطلقت في سوريا. لا يمكن أن يفهم المرء من وراء هذه الترنيمة التي يرددها الكورال الإعلامي والسياسي التابع للنظام إلا أن الاستيلاء على سوريا كاملة غير منقوصة أمر لا يمكن نقاشه. وعليه، فأَنْ يكون ثمة شركاء سوريون في إدارتها أو حكمها يعني أنها أصبحت هشة ومكشوفة أمام الأعداء. والحال، ليس النظام هنا ضحية وهم إيديولوجي قاده إلى مثل هذا الفهم الذي يحقن السوريون ويجعل منهم خونة محتملين حين يصبحون شركاء في إدارة حياتهم، بل إن هذا القول هو أحد روافع الاستبداد الحديث حيثما كان.

ولكن... أين المثقفون؟

لم تزل سوريا الحديثة والمعاصرة اهتماماً لافتاً من أبنائها المثقفين؛ فنادرًا ما يجد المرء تناوياً يفضل في أحوالها وتحولاتها، قام به أحد السوريين من أهل الثقافة. منذ عقود، عندما كان المناح السيارتي مهيمًا على أحوال الثقافة وأهلها، وجدت الأنظمة العربية (العسكرية) من يبررها ويعقلن وجودها وضرورتها. هكذا حرفت مصر الناصرية بعضًا من اليسار العربي باتجاه قضايا قومية وأكثر التصاقًا بالعروبة وأولوياتها، على حساب أممية ساذجة كانت ترعاها موسكو. وكان نصيب المثقفين العرب (وجُلهم يساريون - ماركسيون غالبًا) من هذا الانحراف كبيرًا، على عكس معظم القوى والأحزاب الماركسية التي بقيت في الخيمة الأممية. وتحت وقوع أغلب هؤلاء المثقفين في أسر الحاذبية التفسيرية للتطور التاريخي كما طرحه لينين، حول إنجاز مهام الثورة البرجوازية كمقدمة للانتقال إلى الثورة الاشتراكية، سعى هذا اليسار إلى عقلنة (وشرعنة) وصول الأنظمة

العسكرية «الثورية» التي نيط بها تحقيق مهام الثورة البرجوازية... ولكن من دون برجوازية، قياسًا على التماعية لينينية أيضًا. ووفق هذا ستغدو هذه الأنظمة تقدمية وشرعية لأنها «تاريخية» الظهور والمهام.

إنها شرعية تاريخية لا حساب فيها لإرادة الشعوب، وإن كانت لا تدعم التحدث باسمها. ولقد «تميز» العديد من المثقفين السوريين في تظيره لهذا الأمر.

خط آخر انشغلت به الثقافة السورية آنذاك، وهو السجال مع «الإسلام» وتعبيراته السياسية والثقافية والأخلاقية، على الرغم من أن سوريا لم تشهد في تاريخها الحديث أي تحدٍ ذي طابع إسلامي يهدد بمصادرة السلطة والمجتمع، ما خلا المواجهات التي حصلت بين السلطة والإخوان المسلمين في بداية ثمانينيات القرن المنصرم، والتي حُسمت بشكل تام لصالح السلطة. ولهذا الأمر اعتبارات كثيرة، منها ما ينطلق من اعتبار الدين إيديولوجيا رجعية ومحافظنة تشكل عائقًا أمام التقدم، وحان التخلص منها. أما الاعتبارات الأخرى فتعود إلى وقائع الصراع والسياسة التي حفلت بها المنطقة العربية: فمنها ما يعود إلى معاداة الرأسمالية الغربية التي تحالفت مع أنظمة عربية «رجعية» اعتمدت الإسلام إيديولوجيا ضاربة «للتقدمية» فكرًا وسلطة؛ ومنها أيضًا هزيمة ١٩٦٧ أمام إسرائيل التي كانت امتحانًا عسيرًا «للتقدمية» العربية، وكان من نتائجها أن خرج العفريت الإسلامي من قمقمه لي طرح نفسه بديلًا يُعتمد عليه. كما كان أيضًا للثورة الإيرانية دور كبير وصادم لهؤلاء المثقفين: فهي، من ناحية، كسرت التصور التاريخاني للثورة والتقدم من حيث مكائنها ورمائنها وشعاراتها وطبيعة القوى التي قامت بها، فاتحة المجال للكلام على ذاتية تاريخية ثورية، لها خصوصيتها وقوانينها؛ وهي، من ناحية أخرى، غدت ملهمة للعديد من الحركات الإسلامية الطامحة إلى السلطة في بلدانها.

مع بداية نهاية المعسكر الاشتراكي ودخول اليسار في أزمة، سيتداول المثقفون العرب (وفي طليعتهم السوريون بالطبع) مفهوم «التنوير» و«الظلام» الذي سيبدده فعل التنوير هو بالضغط ظلام الحركات الإسلامية. سيبقي أهل «التنوير» تحالفهم مع الأنظمة، لكن بعد تغيير القميص المفاهيمي اليساري السابق، لتغدو هذه الأنظمة آخر قلاع «العقلانية» في وجه حركات «الظلام» الإسلامية و«غرائز» الشعوب. وسيوقع هؤلاء المثقفون (والسوريون أولهم) على بيانات تدافع عن حق الحياة وحرية التعبير، وتتضمن مع كتاب كقرئهم مرجعيات إسلامية (سلمان رشدي ونصر حامد أبو زيد، مثلاً) - وهذا عمل

أخلاقي ومطلوب بلا شك. ولكن ماذا عن حق الحياة والتعبير لآلاف المعتقلين السياسيين الذين يدفعون من حياتهم سنوات طوَالاً ثمناً لرأي عبّروا عنه؟! هل يبُزّر ذلك بالخوف من مصير مشابه؟ وكيف نفَسّر أنه لم تحظ التجربة الإسلامية السورية في الثمانينيات باهتمام المثقفين السوريين، وهي التي خلّفت آثاراً على معظم أوجه الاجتماع السوري، لم تُمخ حتى الآن؟

لقد غدت «سوريا» وقضاياها من الأمور المسكوت عنها في الخطاب الثقافي السوري الذي رفع لواء مثقفون سوريون تجاوز حضورهم الحدود السورية. ولئن كان هذا الأمر قد تراجع إلى حدّ ما في الآونة الأخيرة، فإننا ما نزال نستغرب ذلك التضامّن المنقطع النظير مع ثورات الشعوب العربية في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، في مقابل صمت الكثير من هؤلاء المثقفين السوريين ذاتهم تجاه الانتفاضة في سوريا! لقد فاجأت الشعوب العربية جميع مثقفيها. فهذه الشعوب التي تعامل معها الخطاب الثقافي على أنها مستودع للغرائز واللاعقلانية هي من يهّب اليوم ليطالب بالحرية التي عانى المثقف ذاته فقداً لها. لقد كسرت هذه الشعوب نماذج التغيير التي احتفل بها مثقفون، ولربما كان هذا أحد أسباب استنكاف وغياب هؤلاء الآخرين اللافت؛ فهم يجهلون شعوبهم، والإنسان عدوّ ما يجهل.

خاتمة: الثمن والأمل

يسعى السوريون في انتفاضتهم إلى استعادة الجمهورية، أي السياسة كشأن عام، وما تعنيه من: دستور جديد للبلاد، وتداول على السلطة، وحرية أحزاب ورأي، وقضاء نزيه، وتوزيع عادل

للثروة، ومشاركة في صناعة الحياة وتقريرها. الطريق إلى ذلك ليست سهلة بالتأكيد: فإضافة إلى معاندة النظام ونخبه، ثمة معاندات إقليمية تسوؤها خلخلة الموازين التي استقرت عليها الأوضاع في المنطقة؛ وثمة معاندات عالمية، كمعاندة الولايات المتحدة الأمريكية في المقدمة، ممن لديه ذلك النزوع الإمبريالي للسيطرة على العالم وإدارته، حيث إنّ التعامل مع أنظمة تعيش هاجس البقاء والأبدية أسهل من التعاطي مع شعوب تفضّل الموت في مقابل الكرامة.

لا تزال الأمور في سوريا مفتوحة على خيارات متعدّدة، بعضها قد يكون قاسياً بالطبع. وحتى الآن، أظهر المحتجون وعياً وحرصاً كبيرين لتلافي مثل هذه الخيارات. وهذا ما تحاول الآلة الإعلامية الرسمية تفنيده. يكفي القول إنه لو صحّ نصف ما تروّجه هذه الآلة في حق الانتفاضة والمنتفضين، لكانت سوريا تعيش في أتون حرب أهلية منذ شهرين على أقلّ تقدير، في حين أنّ الانتفاضة الآن في شهرها الخامس! ومع ذلك فالمستقبل ليس واضح المعالم. فد«الحل» الأمني المنفلت من كلّ عقال، والذي يبدو أنّه الحلّ الوحيد الذي تمتلكه السلطة في معالجة هذه الاحتجاجات، قد يؤدي إلى ردّات فعلٍ تصعب السيطرة عليها. «سوريا لجميع أبنائها»: هذا ما يقوله السوريون في مطالبهم. ورغم وعورة الوصول إلى تحقيق هذا الهدف والأثمان الباهظة التي ستدفع لأجل تحقيقه، يبقى الأمل كبيراً بسوريا والسوريين.

أياد العبد الله

كاتب سوري